قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17759) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 26 جمادى الأولى 1448هـ - 6 نوفمبر 2026م

# خطة نتنياهو لاستدراج ترامب إلى الحرب مرة أخرى



بقلم:
د. حسن نافعة ○

أسفرت الانتخابات التشريعية التي أُجريَت في «إسرائيل» مؤخرا عن حصول الائتلاف الذي يقوده نتنياهو على 53 مقعدا، والائتلاف الذي يقوده آيزنكوت على 48 مقعدا، وحصول القوائم العربية على 19 مقعدا، وهي نتائج تعكس عمق الأزمة التي يمر بها الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة؛ إذ لن يكون بمقدور أيٍّ من الائتلافين المتنافسين في هذه الانتخابات تشكيل حكومة أغلبية. لذا ليس أمامهما سوى تشكيل حكومة أقلية تضم نوابا عربا، أو على الأقل، تعتمد على شبكة أمان تستند إلى القوائم العربية.

ولأن قطع الطريق على نتنياهو هدفٌ يشترك فيه الائتلاف الذي يقوده آيزنكوت مع القوائم العربية، فإن تحقيقه يفرض على آيزنكوت ضرورة التحلي بما يكفي من الشجاعة لفتح حوار مع النواب العرب لبحث أنسب الصيغ الكفيلة بتحقيق هذا الهدف المشترك، الذي يستحق التضحية من الجانبين.

تتوقف قدرة نتنياهو على الإمساك بدفة الحكم في «إسرائيل» مرة أخرى على نجاحه في كسر الائتلاف الذي يقوده آيزنكوت، وهو ما يمكن أن يتحقق إذا تمكن من إغراء بعض الأطراف المشاركة فيه للانضمام إلى حكومة برئاسته، أو في إقناع آيزنكوت نفسه بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية يتناوبان على قيادتها، شريطة أن يتولى هو رئاستها أولاً.

وحين يكتشف نتنياهو صعوبة تحقيق البديل الأول فلن يتردد في اللجوء إلى البديل الثاني، حتى لو اضطر إلى الاستعانة بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي لم يتردد أبداً في مد يد المساعدة إليه في كل مرة احتاجه فيها. فقد سبق للأخير مطالبة رئيس «الدولة» الإسرائيلي علناً بإصدار عفو عام عن نتنياهو، المهدد بدخول السجن في حال ثبوت إدانته في تهم الفساد الكثيرة الموجهة إليه، بل وذهب إلى حد التعبير علناً عن انحيازه لنتنياهو في الانتخابات الأخيرة إلى الحد الذي دفعه إلى دعوة الناخبين الإسرائيليين إلى التصويت لصالح الائتلاف الذي يقوده، مؤكداً أنه يفضّل التعامل معه كرئيس للحكومة الإسرائيلية في المرحلة الراهنة، ما يعكس ليس عمق الصداقة الشخصية التي تربط بينهما فحسب، وإنما أيضاً حجم التطابق بين أهدافهما السياسية وتوجهاتهما الأيديولوجية.

كانت قد شاعت في الآونة الأخيرة مقولة مفادها أن السبب في ولع نتنياهو الدائم بإشعال الحروب يعود إلى حاجته الماسة إلى الهروب من أي مساءلة سياسية قد تعرضه للملاحقة القضائية، ما يفسر حرصه الشديد على البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، للاحتماء بما توفره له من حصانة سياسية وقضائية، وهي مقولة لا تعكس في حقيقة الأمر سوى جانب واحد من الصورة. فمن الواضح أن طموح نتنياهو الشخصي بات يتماهى تماماً مع رؤيته الأيديولوجية والسياسية للمصالح العليا للمشروع الصهيوني، خصوصاً وأنه تمكن من قيادة الكيان فترة أطول بكثير من أي زعيم سياسي آخر في تاريخ «إسرائيل»، بمن فيهم بن جوريون نفسه مؤسس «الدولة» الإسرائيلية.

فقد ولدت لديه هذه الحقيقة قناعة تامة بأنه مبعوث العناية الإلهية المكلف بإقامة «إسرائيل الكبرى» وبناء الهيكل الثالث، ومن ثم أصبح الوحيد المؤهل ليُتَوَّجَ ملكاً عليها. وليس من المستبعد أبداً أن تكون هذه القناعة قد ترسخت لديه عقب دخول ترامب البيت الأبيض لأول مرة عام 2017، ثم تحولت إلى يقين عنده عقب عودته إليه مرة أخرى عام 2025، خصوصاً وأنه نجح في أن يحصل من ترامب على ما لم يتمكن من الحصول عليه من أي رئيس أمريكي آخر.

ففي فترة ولايته الأولى، اعترف ترامب بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية، وقام بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس التي عدّها «عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية»، وانسحب من اتفاق البرنامج النووي الإيراني الذي كان أوباما قد أبرمه عام 2015، وأتبع ذلك بفرض عقوبات قصوى على إيران، ثم طرح «صفقة القرن» التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية نهائياً.

صحيح أن نتنياهو شعر بحزن شديد حين خسر ترامب انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت نهاية 2020، ومن ثم توقف مشروعهما المشترك، الذي استهدف إسقاط النظام الإيراني وتفكيك «محور المقاومة» وتصفية القضية الفلسطينية، لكن حين عاد ترامب إلى البيت الأبيض بداية عام 2025، أيقن نتنياهو أن العناية الإلهية لم تتخلَّ عنه، ومن ثم راح يتطلع بشغف إلى تحقيق أقصى طموحاته جنوحاً، عبر دفع ترامب إلى الدخول معه في حرب مشتركة على إيران، وهو ما تمكّن من تحقيقه على مراحل.

ففي يونيو من العام الماضي، تمكّن نتنياهو من إقناع ترامب بالدخول معه في حرب محدودة استهدفت تدمير منشآت إيران النووية، وفي نهاية فبراير من العام الحالي تمكّن من إقناعه بالدخول معه في حرب شاملة استهدفت إسقاط النظام الإيراني، وربما تفكيك الدولة الإيرانية نفسها إن أمكن.

ولا شك أنهما كانا يتمنيان أن يحققا أهدافهما المشتركة قبل الاستحقاقات الانتخابية في بلديهما، لكن الرياح لم تأتِ بما تشتهي سفنهما. صحيح أن المنشآت النووية الإيرانية تضررت كثيراً في الحرب الأولى، لكن إيران تمكنت من إنقاذ كمية اليورانيوم المخصب بنسبة 60% بالإضافة إلى عدد غير معروف من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وصحيح أيضاً أن الحرب الثانية تسببت في أضرار كبيرة للمنشآت العسكرية وللبنية التحتية الإيرانية، لكن النظام الإيراني لم يسقط، وتمكن من توجيه ضربات موجعة لـ«إسرائيل» ولأهداف عسكرية أمريكية في المنطقة.

والواقع أن اندلاع الحرب مرة أخرى سيتوقف على عوامل كثيرة، ربما كان أهمها طبيعة وطريقة تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة من ناحية، ومدى استعداد الرئيس ترامب من ناحية أخرى للتوصل إلى حل وسط وتخليه عن استسلام إيران التام، الذي يبدو أنه ما زال يصر عليه حتى الآن. ولأن حسابات نتنياهو تختلف عن حسابات ترامب في المرحلة القادمة، فليس من الواضح بعدُ ما إذا كان بمقدور الأول أن يجر الثاني معه إلى الحرب مرة أخرى، مثلما استطاع دائماً، أم أنه سيصر عليها في جميع الأحوال، حتى لو اضطر للذهاب إليها منفرداً، رغم ما قد ينطوي عليه هذا الخيار من مخاطر بالنسبة إلى مستقبل ومصير الكيان الصهيوني نفسه.

يؤمن نتنياهو إيماناً راسخاً بأن إيران تشكل تهديداً وجودياً لـ«إسرائيل»، ومن ثم فلا حل للصراع المحتدم معها إلا بإسقاط نظامها السياسي، وربما تفتيت الدولة الإيرانية نفسها، إن استطاع إلى ذلك سبيلاً.

لذا، فإن مطالبه لم تقتصر أبداً على تفكيك برنامج إيران النووي فحسب، وإنما شملت أيضاً تحجيم برنامجها الصاروخي وتقليصه إلى الحد الذي لا ينطوي على أي تهديد لـ«إسرائيل»، والتزام إيران التام في الوقت نفسه بعدم تمويل أو تسليح أي من مكونات «محور المقاومة».

ولأنها مطالب سيرفض النظام الإيراني قبولها، استبعد نتنياهو أي نوع من التسوية السياسية أو التفاوضية مع إيران ورأى أن استخدام القوة، بكل أنواعها وأشكالها، هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، ما يفسر رفضه العلني ليس لـ«مذكرة التفاهم» فحسب، التي أبرمتها الولايات المتحدة ووقع عليها ترامب بنفسه، وإنما لأي تسوية سياسية من حيث المبدأ، لأن أي خطوة من هذا النوع تنطوي بطبيعتها على «حل وسط»، يتيح للنظام الإيراني ليس أن يبقى فحسب بل وأن يعيد بناء قدراته أيضاً، وهو ما لا يبدو نتنياهو مستعداً لقبوله تحت أي ظرف.

لذا، لم تظهر فرصة للانقضاض على النظام الإيراني إلا وانتهزها نتنياهو على الفور، بل وأعتقد أنه بلغ ذروة نجاحه حين تمكن من إقناع ترامب مرتين بالمشاركة معه في الحرب على إيران. صحيح أنه يشعر الآن أن المهمة لم تكتمل، لكنه يعتقد أنها لم تعد بالصعوبة نفسها التي كانت عليها من قبل، ومن ثم فبمقدوره استكمالها حتى لو اضطر إلى القيام بذلك بمفرده.

لذلك، لم يستبعد كثيرون أن يبادر بشن الحرب قبيل الانتخابات الإسرائيلية مباشرة، وهو ما لم يحدث، ربما بسبب نجاح ترامب في إثنائه عن ذلك، إما عبر هدايا كثيرة قدمها له، حين طالب بالعفو عنه وبالدعوة إلى التصويت له في انتخابات الكنيست، أو عبر اتفاق أبرمه معه لتأجيل الضربة إلى ما بعد الانتخابات النصفية مقابل وعد بالمشاركة فيها، وهي فرضية لم تُختَبَر بعدُ.

يستند ترامب في حساباته إلى منطق مختلف. فقد بدا مستعداً لمسايرة نتنياهو ومصاحبته حتى نهاية الشوط، شريطة أن تتحقق أهدافهما المشتركة، والتي لا خلاف عليها، بسرعة ومن دون خسائر بشرية كبيرة، وألا تتحول بالتالي إلى حرب استنزاف طويلة لا يمكن حسمها إلا بعملية إنزال بري واسعة النطاق، وهو ما يرفضه بالمطلق.

غير أن الغموض ما زال يكتنف نواياه الحقيقية؛ فهو يدّعي أن هدفه الرئيسي منع إيران من تصنيع أو امتلاك سلاح نووي في أي وقت، وهو هدف قابل للتحقيق بالفعل، خصوصاً وأن المؤشرات كلها تدل على أن إيران باتت مستعدة لتقديم الضمانات المطلوبة للتأكد من أنها لن تسعى مطلقاً لتصنيع أو امتلاك السلاح النووي لا الآن ولا في المستقبل القريب أو البعيد، في مقابل رفع الحصار البحري والإفراج عن أموالها المجمّدة أو المصادرة وإنهاء العقوبات المفروضة عليها.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن إيران باتت جاهزة لإبرام صفقة تستند إلى معادلة «البرنامج النووي مقابل الاقتصاد»، وهي صفقة سوف يحاول نتنياهو أن يحول بكل الوسائل دون إتمامها، من خلال إقناع ترامب بأن استعادة إيران لعافيتها الاقتصادية سيمكنها من تطوير صناعاتها العسكرية في المجالات التقليدية، خصوصاً ما يتعلق منها بصناعة الصواريخ والمسيرات بأنواعها ومداياتها المختلفة، ويوفر لها الأموال اللازمة لتمكينها من إعادة تعويم حلفائها الإقليميين، وهو ما يعتبره يشكل تهديدا وجوديًّا لـ«إسرائيل».

○ أستاذ العلوم السياسية
في جامعة القاهرة

# ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق



بقلم: د. سعد
بن طفلة العجمي ○

خلال لقاء مع الرئيس جورج بوش الابن داخل البيت الأبيض، في يناير عام 2008، سألته: «أنتم تدّعون العداء لإيران، لكنكم غزوتم أفغانستان وأطحتم بأعدائها الطائفيين شرقا في «طالبان»، وغزوتم العراق فأطحتم بعدوها القومي اللدود صدام حسين غربا، ثم قدمتم العراق لإيران على طبق «فضي»! نقول «على طبق من ذهب بالعربية»، لكن الطبق من فضة باللغة الإنجليزية.

كان ذلك في لقاء رئاسي مع مجموعة صحفيين من مؤسسات إعلامية خليجية، قبل أن يتوجه الرئيس بوش خلال رحلته الأخيرة إلى دول الخليج، وكان رده: «أنا لا أنظر إلى الأمور هكذا، بل أرى أننا قد حاصرنا إيران بدول ديمقراطية، فقد أطحنا بنظام إرهابي في أفغانستان شرق إيران، ونظام ديكتاتوري في العراق غرباً، واستبدلنا النظامين بالديمقراطية»!

غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003، فتدمّر وتشظّى وقتل مئات الآلاف من أبنائه، وسقط نظام صدام حسين، وسيطرت على العراق منذ ذلك الحين أحزاب طائفية شيعية، أتت بها الدبابات الأمريكية، وثبتتها بتضحيات أمريكية، فقد فقدت أمريكا 4600 قتيل ونحو 30 ألف جريح، و3 تريليونات من الدولارات، ثم بدأت بالانسحاب التدريجي الذي بدأه الرئيس باراك أوباما عام 2011، ووعد بإنهائه نائبه جو بايدن كرئيس عام 2024، وأوفى بالوعد الرئيس الحالي دونالد ترامب بذلك في 30 سبتمبر عام 2026.

رحلت أمريكا عن العراق وهو يعاني انقساماً طائفياً حاداً، وتتحكم به مليشيات تابعة لـ «الحشد الشعبي» الإيراني في العراق، وكان رئيس الوزراء الحالي، السيد علي الزيدي، قد وعد أثناء زيارته الولايات المتحدة الأمريكية بأنه سيجرد المليشيات من سلاحها في يوم خروج القوات الأمريكية من العراق، أي في الـ 30 من سبتمبر الماضي، لكنه مدّد لها الموعد كي يندرج كل السلاح بيد السلطة المركزية العراقية، والمعارضون للنظام في العراق اليوم يقولون إن المهلة ما هي إلا رفض غير مباشر لتسليم السلاح، بل إن ثلاثاً من المليشيات الإيرانية في العراق رفضت علناً تسليم السلاح، وقالت إنها في خندق «المقاومة»، أي الخندق الإيراني، وبأنها ستستمر في حمل سلاحها، في تحد معلن لسلطة السيد الزيدي.

وزادت حكومة الزيدي أن طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية استثناء عبور الطائرات العراقية المدنيّة إلى إيران، بغية تسيير رحلات من وإلى النجف لأسباب دينية، ويقول العراقيون الناقدون إنه، لا حج ولا هم يحزنون، طائرات ستحمل رجال (الحرس الثوري) وقادته والأموال والسلاح وخلافه، بل إن الطلب الرسمي العراقي مطلب إيراني نفذته الحكومة العراقية الحالية نيابة عن إيران و«الحرس الثوري»، ويرون في ذلك دليلاً واضحاً فاضحاً على هيمنة إيران على الشأن العراقي، والذي ستعض عليه بالنواجذ، مع رحيل الأمريكان وغياب العرب وتشديد الحصار عليها.

في دول الخليج العربية لا نأمن جانب هذه المليشيات، فقد كرّرت اعتداءاتها على الكويت والمملكة العربية السعودية ومفاعل «براكة» في الإمارات العربية المتحدة، بل إن البحرين لم تسلم من شرّها ومسيّراتها، والشهر الماضي اعتدت المليشيات العراقية التابعة لإيران على خط «شرق – غرب» النفطي السعودي، وأوقفت تدفق النفط فيه أياماً، وأعلنت السعودية أنها لن ترد على هذه المليشيات، تلبية لطلب من حكومة الزيدي الذي وعد بالتحقيق ومحاسبة الإرهابيين الذين قاموا بهذا العمل المخزي، ومازلنا في الخليج ننتظر نتائج تحقيق وجهود حكومة السيد الزيدي في تلك الاعتداءات.

يذكر أن وعوداً سابقة أطلقتها حكومة السيد الزيدي بالتحقيق ومحاسبة من اعتدوا على الكويت والسعودية والإمارات خلال الأشهر الماضية، ولا يزال التحقيق مستمراً، وتستمر المعارضة العراقية بالقول لا تحقيق ولا شيء»!

يوم مغادرة القوات الأمريكية سمّاه العراق الرسمي «يوم السيادة الوطنية»، وقد غادر الأمريكيون العراق ولسان حالهم يردد ما كتبه ونستون تشرشل حين كان وزيراً للمستعمرات عام 1922 لرئيس وزرائه ديفيد لويد جورج، حين غزت بريطانيا العراق عام 1920 «نحن ندفع 8 ملايين جنيه سنوياً من أجل العيش على بركان جاحد، وعلى صحارى ناكرة».

○ وزير الإعلام السابق في الكويت

# جرائم إسرائيل ضد الأمريكيين والأوروبيين في الضفة الغربية



بقلم:
د. منار الشوربجي

في خضم الاهتمام العالمي بالانتخابات في إسرائيل وأمريكا والبرازيل وصربيا، انهمكت السلطات الإسرائيلية في الانتقام من كل من تسول له نفسه مساعدة أهالي الضفة الغربية على البقاء في ديارهم وعلى أرضهم.

فقد اعتقلت السلطات الإسرائيلية حوالي 35 أمريكيا كانوا يساعدون الأسر الفلسطينية في حصاد محصول الزيتون. فإجرام المستوطنين المدعوم بتواطؤ كامل من السلطات الإسرائيلية يمنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وقت الحصاد بهدف القضاء على مصدر رزقهم.

وهؤلاء الأمريكيون الذين اعتقلوا وألغيت وثائق دخولهم الضفة، ينتمون إلى منظمات يهودية أمريكية وأغلبهم من الحاخامات والشخصيات العامة، وعلى رأسهم اليهودي الأمريكي براد لاندر، المرشح الديمقراطي للكونجرس. وتلك ليست المرة الأولى التي يصل إلى الضفة مثل تلك الأفواج من الناشطين الأجانب بهدف أن يشكل وجودهم مع الفلسطينيين في مزارعهم وقت الحصاد حماية من المستوطنين والسلطات.

لكن ما هي إلا ساعة حتى راحت طائرات الدرون تحوم فوقهم ثم وصلت القوات الإسرائيلية فاعتقلت الناشطين وأعلنت المنطقة بأكملها «منطقة عسكرية» محظورة. وعند الإفراج عن أولئك الأمريكيين أخطروا بإلغاء وثائق السماح لهم بدخول الضفة. فالأمريكيون يزورون إسرائيل من دون تأشيرة وفق اتفاقية مع الولايات المتحدة تمنح الإسرائيليين المعاملة بالمثل.

لكن عبور الحدود الإسرائيلية إلى الضفة الغربية يستوجب حصول الأمريكيين على تأشيرة خاصة مدتها عامان، تسمح بزيارة الضفة مرات عدة. والحقيقة أن ما فعلته السلطات الإسرائيلية هو مجرد واحدة من سلسلة منهجية متكاملة للتطهير العرقي من أجل القضاء على الوجود الفلسطيني في الضفة بالكامل.

وإسرائيل، في سبيل ذلك الهدف، على استعداد لاتخاذ ما يلزم، بما في ذلك استعداء اليهود الأمريكيين، ناهيك عن غيرهم حتى من القيادات الأمريكية. فهي اعتقلت في يوليو الماضي عضو الكونجرس رو كانا عندما كان يزور الضفة، فضلًا عن منعها للنائبين رشيدة طليب وإلهان عمر من زيارة الضفة أصلًا.

وقد تزامن الحدث مع إعلان فرانشيسكا ألبانيزي، مقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، تقريرا جديدا لمكتبها يوثق قتل إسرائيل العمدي للإعلاميين لحجب الحقيقة.

لكن المفارقة كانت أن سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة اتهم ألبانيزي «بالكذب»، في الوقت الذي كان فيه المستوطنون الإسرائيليون يعتدون بوحشية على عدد من الصحفيين في الضفة، منهم المصورة الصحفية لدى «واشنطن بوست» هايدي ليفين، اليهودية الأمريكية.

فهي تعرضت للضرب المبرح والركل المتكرر قبل أن يجردها المستوطنون من كل مقتنياتها بما فيها الكاميرا التي توثق الحقيقة، فضلًا عن وثائقها الشخصية بل وسلسلة عنق من الذهب سرقها المستوطنون. وقد خضعت ليفين لجراحة دقيقة ولا تزال بالمستشفى حتى كتابة هذه السطور.

وكالعادة، خرج نتنياهو ليشكك في الرواية برمتها قائلًا بصفاقته المعتادة إن الشخص الذي تسبب في وقوع ليفين أرضًا هو نفسه الذي ساعدها فورًا على النهوض. لكن الفيديو الذي نقل الواقعة بالصوت والصورة فضح نتنياهو، بينما كذبته ليفين بنفسها على شاشات التليفزيون، مؤكدة أن ذلك الشخص ساعدها على النهوض حتى ينتزع ما تبقى من مقتنياتها ثم ضربها وطرحها أرضًا من جديد. وأعلنت أن من أنقذها كان الشباب الفلسطيني الذين شكلوا «درعًا واقية» حولها، وهم لا يحملون سوى الحجارة لحمايتها.

وما جرى لليفين تكرر بعد أقل من أسبوع مع دبلوماسيين أوروبيين زاروا الضفة. وإسرائيل لا تعتقل المستوطنين إلا عند وجود أجانب ووجود عدسات تنقل ما حدث لهم، ثم لا تلبث أن تُفرج عنهم.

أما الفلسطينيون، نساء وأطفالًا ورجالًا، فيُقتلون وتُحرق مزارعهم، ويُقتلعون من بيوتهم وأرضهم، في صمت مدوٍّ لا تفضحه إلا مثل تلك الزيارات!.

# ملاحظات على دور النواب بشأن حلول قضية التوظيف



بقلم:
د. جاسم بونوفل

تظهر المتابعة الدقيقة لجلسات مجلس النواب في دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس، أن قضية توظيف البحرينيين في القطاعين العام والخاص تسيطر بشكل لافت على اهتمامات النواب وتفكيرهم. وقد تجلى ذلك بوضوح في مداخلات أعضاء عدة أدلوا بدلوهم حول هذه الأزمة التي يهتم بها المجتمع، لا سيما مع تدفق أفواج جديدة من الخريجين سنوياً إلى طابور الباحثين عن عمل.

بيد أن هذا الحراك النيابي المكثف يضعنا أمام ضرورة قراءة مضامينه قراءة تحليلية؛ فالاهتمام الكمي وطول النقاشات تحت قبة البرلمان لا يعنيان بالضرورة جودة الطرح أو ملامسة جذور الأزمة. والمراقب لمداخلات النواب يلاحظ بوضوح تبايناً في المقاربات؛ فبينما ركزت بعض الأصوات على الجوانب الرقابية وانتقدت الأداء في بحرنة الوظائف، غلب على طروحات أخرى الطابع العاطفي دون تقديم حلول تشريعية أو بدائل اقتصادية قابلة للتطبيق.

هذا التفاوت يستدعي تفكيك الآراء النيابية لفهم ما إذا كان الحراك البرلماني قادراً على صياغة استراتيجية توظيف حقيقية، أم أنه يكتفي بمجرد التعبير عن «قلق الشارع».

وفي هذا السياق تستحضرني نماذج من مداخلات بعض النواب التي تناقش هذه المسألة خذ مثلاً تحرك النائب حمد الدوي الذي اختار الذهاب مباشرة نحو تفعيل الأدوات البرلمانية الجماعية عبر عزمه التقدم بطلب لتخصيص مناقشة عامة لبحث ملف إحلال المواطنين محل العمالة الأجنبية في القطاع الخاص.

الدوي ركز نقده على ما وصفه بـ«عدم جدية» بعض شركات القطاع الخاص، مستشهداً بوجود آلاف الشواغر الوظيفية برواتب مجزية في شركات كبرى تذهب إلى الأجنبي في حين يُترك البحريني لخيارات محدودة.

وبالنظر إلى ما أشار إليه الدوي، فإننا نقول إنه نجد تشخيصه للأسباب بهذا الوضوح بشأن فاعلية خطط التوطين. ومع ذلك يؤخذ على هذا التوجه ارتكازه على خطط «الإحلال» الفوري كعصا سحرية، دون تقديم قراءة معمقة لكيفية إلزام القطاع الخاص التجاري بآليات توطين مرنة لا تخل بالتنافسية الاقتصادية، أو هندسة تشريعات تفرض حوافز جاذبة للمؤسسات بدلاً من الاكتفاء بلغة الوعيد والرقابة الصارمة. ولإعطاء أمثلة أخرى، من مداخلات النواب في مسألة توظيف البحرينيين، نستعرض مقاربة النائب خالد بوعنق لهذه القضية التي استغرقت وقتا كبيرا من جلسات النواب. بوعنق اتجه نحو تفكيك المبررات البيروقراطية في القطاع العام؛ متوقفاً بنبرة نقدية بشأن مشروع تثبيت الموظفين المؤقتين، كما ركز على أولوية البحرنة والتثبيت في قطاعات حيوية كالقطاع الطبي. لقد نجح بوعنق في طرح مسألة معالجة الكلفة المالية بين الكوادر الوطنية الشابة والخبرات الخارجية أو الاستشارية.

لكن بالمنظور النقدي، فإن هذه المقاربة تظل محصورة في المطالبات الحمائية داخل الجهاز الإداري للدولة. وهي مساحة أصبحت ضيقة؛ فالوظيفة العامة لم تعد قادرة بحكم التوازنات المالية على استيعاب كل الخريجين، وكان الأحرى بالطرح النيابي أن يتعدى المقارنات الرقمية السريعة إلى تقديم حلول هيكلية تسهم في جعل المواطن خياراً استثمارياً استراتيجياً، وليس مجرد بند رعاية اجتماعية في الميزانية العامة.

في الواقع، ما نحتاجه اليوم استراتيجيات اقتصادية متكاملة لملف التوظيف حتى يسهم البرلمان بحلول موضوعية لهذه القضية.

وفي المحصلة، يكشف المشهد النيابي تحت قبة البرلمان عن كيفية تفكير المشرع البحريني؛ إذا لا يزال أسلوب معالجة النواب لملف البطالة والتوظيف يدور في فلك المقاربات التقليدية التي لم تعد تتناسب مع المرحلة الحالية التي تتسم بتعقيدات الاقتصاد الحديث. فالغالبية العظمى من الأطروحات تكتفي بإلقاء كامل وزر هذه الأزمات الاقتصادية وتداعياتها على كاهل الحكومة وحدها، في انعكاس واضح لغياب «التفكير خارج الصندوق» وعدم ابتكار أدوات تشريعية تحفز الشراكة التنموية.

إن الحل المستدام لهذه المشكلة لا يكمن في الضغط لملء شواغر القطاع العام، بل في إعادة صياغة دور القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً ومحركاً أساسياً للتوظيف والتوطين. بيد أن هذا التحول يتطلب من مؤسسات القطاع الخاص تجاوز المفهوم الضيق لـ »المسؤولية الاجتماعية«، والتي تستغل غالباً كأداة للترويج والدعاية المؤسسية أو تنحصر في إطار العمل الخيري الموسمي.

لقد حان الوقت لينتقل القطاع الخاص -بموجب تشريعات برلمانية ذكية ومحفزة- من دور «المتبرع» إلى دور «المستثمر الاستراتيجي في الطاقات الوطنية»، باعتبار أن توظيف البحرينيين وتطوير كفاءاتهم هو جوهر المسؤولية الوطنية والاجتماعية الحقة، والركيزة الأساسية لاستقرار السوق ونموه المستدام. ومن دون هذا المنظور التكاملي المتجاوز للمقاربات النمطية، سيبقى البرلمان يدور في إطار تشخيص المشكلة، وتظل قضايا الخريجين تحتاج معالجات أكثر تطورا وفاعلية.